



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 471، أبريل 2022، رمضان 1443 هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

السعوديون يخسرون المعارك السياسية والأخلاقية، ويعدمون بالجملة

تعمّقت أزمة المنطقة في الأسبوع الأخير بعد إقدام النظام السعودي على إزهاق أرواح 81 شخصا بريئا في خطوة مفاجئة أحدثت صدمة للكثيرين. فبالإضافة لما أصاب عائلات الشهداء من ألم وغضب وشعور بالاضطهاد والظلم، شعر العالم الحقوقي بعجزه التام عن حماية أبسط حقوق الإنسان، وهو حق الحياة. وأدرك النشطاء حقوق الإنسان ومنظماتها بعبثية الحديث عن إمكان حماية هذه الحقوق في ظل أنظمة استبدادية قمعية لا ترعوي عن ارتكاب أشنع الجرائم بدون خشية من أحد، فكان حكمها بلغوا درجة اليقين بانهم في مأمن كامل من أية تبعات أو ردة فعل حين يزفون أرواح الأبرياء. فهل تحول العالم الى غابة بلا قانون يحمي ضعفاءها أو يردع أقوياءها؟ هل تلاشى حكم القانون ومبدأ العدالة الى المستوى الذي أصبح فيه من يمسك بيديه أداة القتل مطمئنا تماما لقدرته على ارتكاب أشنع الجرائم بدون ان يكون هناك قوة او قانون يحول دون ذلك؟ ما الذي كان يخلتج في نفس ولي العهد السعودي عندما أمر سيافيه بقطع رقاب هذا العدد الكبير من الأبرياء في يوم واحد؟ ألم يكن قبل 40 شهرا فحسب خائفا مضطربا بعد ارتكابه جريمة قتل جمال خاشقجي؟ فما الذي حدث في هذه الفترة الفاصلة ليجعله أكثر ثقة بنفسه؟ ألم يتردد في العامين الاخيرين انه يعترزم إلغاء حكم الإعدام في السعودية بعد ان اشتدت الهجمة الاعلامية والسياسية ضده؟ ولماذا قرر تنفيذ أحكام الإعدام في هذه الفترة وليس غيرها؟ هل كان يريد ان يقول للعالم انه لا يخشى أحدا في الذكرى الـ 11 للاجتياح السعودي - الاماراتي للبحرين والذكرى السابعة للعنوان على اليمن؟

أيا كان الأمر فان الجريمة التي ارتكبتها حكاهم السعودية يوم السبت 12 مارس 2022 ستدخل التاريخ بانها الأشنع والأوسع والأكثر تحديا للضمير الإنساني والكرامة البشرية. فقد شملت جريمة القتل 41 شابا من أبناء المنطقة الشرقية الذين لم يرتكبوا جرما يعاقب القانون عليه، واثنين من الأسرى اليمنيين بالإضافة الى معتقل سوري. وارتكبت الجريمة بدون مقدمات توحى بقرب حدوثها. وكان المصدر الوحيد لنشر الخبر إعلان أصدرته وزارة الداخلية في ذلك اليوم بانها نفذت الإعدام في 81 شخصا بتهم ملفقة مرتبطة بالإرهاب. هذه التهمة شكك فيها الحقوقيون الدوليون، وعلى رأسهم مفوضة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة، ميشيل براشليت التي شجبت العصابة السعودية واتهمتها بارتكاب جرائم قتل خارج القانون. وتحدثت اطراف حقوقية عديدة بغضب تجاه المجزرة الشنيعة التي فجعت عشرات العائلات وأحدثت من الصدمة ما لم تحدثه جريمة سعودية أخرى.

جاءت الجريمة المروعة متزامنة مع تعمق الأزمة الأوكرانية، ومعها أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط والغاز في السوق العالمية. ولعل محمد بن سلمان الذي يلقب بـ "ابو منشار" بعد ان استخدم زبانيته منشارا كهربائيا لتقطيع جسد الاعلامي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول في اكتوبر 2018، أراد خلط الأوراق من جهة وتحدي الزعماء الغربيين الذين كانوا يتحدثون عن مخاطبته لزيادة ضخ النفط الخام لسد الفراغ الذي أحدثته الأزمة الأوكرانية. فبرغم استمرار تصدير النفط والغاز من روسيا، يتوجه الزعماء الغربيون لوقف ذلك لحرمان روسيا من عائدات المبيعات. ولا يستطيعون فعل ذلك الا اذا ضمنوا توفر مصادر بديلة للنفط والغاز. ومع ان بالامكان التعويض عن ذلك بالتوجه لدول منتجة اخرى مثل ايران وفنزويلا ونيجيريا والجزائر وليبيا الا ان زعماء "العالم الحر" جعلوا دول الخليج خصوصا السعودية والامارات وجهتهم الاولى كبديل للنفط الروسي. انهم يعلمون ان ذلك يتطلب منهم ثمنا سياسيا واخلاقيا لان عليهم ان يتحدثوا مع زعيم متورط بارتكاب جريمة بشعة غير مسبوقة. والواضح ان بعض هؤلاء الزعماء لا مانع لديهم من إعادة احتضان طاغية ارتكبت واحدة من اشنع الجرائم في العصر الحديث علنا، مع سبق الاصرار والترصد، وتم توثيقها بشكل لا يقبل التشكيك، بل ان السعوديين أنفسهم لم يستطيعوا فيها.

البقية على صفحة 8

* اعتقلت العصابة الخليفة عددا من المواطنين من بينهم: ناجي كمال مرهون من منطقة النويدرات، والحاج مجيد عبد المحسن المعروف بـ "الحاج صمود"، ثم افرجت عنه بكفالة قدرها 1000 دينار. كما اعتقل محمد حبيب علي من شهركان، والشاب محمد عبد النبي الشيخ من كركزان. واعتقل 4 مواطنين من منطقة الدراز: محمد حبيب بداو، أحمد عبد الله مرهون، حسين عيسى أبورويس وحسن محمد مسلم.

كما حكمت على السيد حسين محمود من منطقة المرخ بالحبس سنة وغرامة 1000 دينار. وحكمت المحكمة الخليفة الجائرة بسجن الشيخ محمد الماضي سنة واحدة بتهمة "انتقاد معاوية بن أبي سفيان".

* ما تزال معاناة المعتقلين السياسيين تتفاقم نتيجة سوء المعاملة وغياب الرعاية الصحية. فمثلا والدة السجن السياسي حسن عبدالله حبيب مريض السكر الحاد تطالب بتمكينها من حق زيارة ابنها الذي نقل للمستشفى السلمانية، وقد خضع لاستئصال غدة في الرئة، اصيب بها اثناء وجوده في السجن. اما السجن حسين السهلوي فقد نقل في منتصف الشهر الى عيادة سجن جو بعد تدهور صحته بسبب التهاب رئوي نجم في اثر إصابته بفيروس كورونا. ووصفت زوجة السجن السياسي علي حسن حماد، من منطقة الدير سبب اضرابه ع الطعام مؤخرا. وقالت انه يعاني آلاما حادة اثرت على مشيه، واضطرته لأن يصلي من جلوس في بعض الاحيان، كما حرمته من النوم. ففي ٢٤ يناير، سقط علي في الحمام على ظهره، ونقل بالاسعاف لعيادة القلعة، الا انه لم يحصل على علاج مناسب وارجع بعدها للسجن، و وقعت هذه الحادثة بسجن جو المركزي تحديداً بمبنى ١٠ عنبر ٢.



* يكمل الأكاديمي البحراني الدكتور عبد الجليل السنكيس 8 أبريل في مارس شهره العاشر من الإضراب عن الطعام في سجن جو سيء الصيت في البحرين، دون أن تستجيب السلطات الخليفة لمطالبه المشروعة في العلاج او اعادة كتابه.

* في واحدة من أشنع جرائم الحكم السعودي أعلنت الرياض أنها أعدمت في يوم الجمعة 11 مارس 81 شخصا بتهم ملفقة ربطتها "بالإرهاب" وهو عدد قياسي ليوم واحد ويتجاوز إجمالي حالات الإعدام التي شملت 69 شخصا في 2021. وينحدر هؤلاء من مناطق مختلفة، فمن المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية قتلت العصابة السعودية 41 شخصا، كما قتلت اثنين من الاسرى اليمنيين. وقد ضج العالم من هذه الجريمة البشعة، خصوصا ان اجسادهم لم تسلم الى ذويهم، ولم يحاكموا ضمن ضوابط العدل والقانون. وبرغم ادعاء الحكومة السعودية عزمها على إلغاء عقوبة الإعدام فإن أعداد الذين يتم ذبحهم يزداد بشكل مذهل.



ناشطون من الجزيرة العربية في وقفة أمام السفارة السعودية في لندن مارس 5 2022



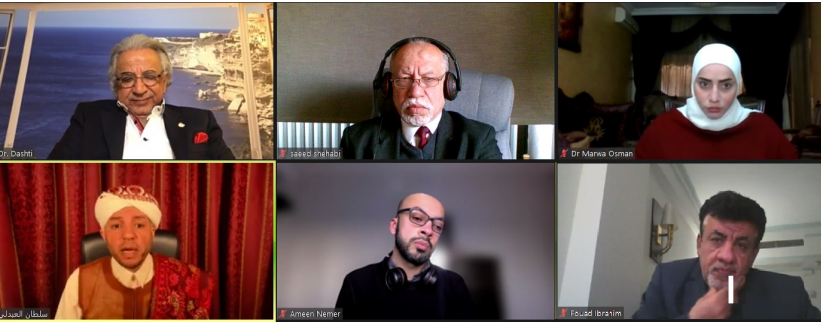
في الاول من مارس قام وفد من آباء الشهداء والنشطاء بزيارة إلى منزل والد الشهيد أحمد فرحان للإطمئنان على صحته. وذلك بعد مرور 11 عاما على قتل الشهيد بعد دخول قوات الاحتلال السعودي—الإماراتي. وكان الشهيد أول ضحايا العدوان.

في يوم الخميس 17 مارس نظم تكتل المعارضة في بريطانيا ندوة بالذكرى الحادية عشرة للتغلغل العسكري السعودي—الإماراتي في البحرين. وشارك في الندوة كل من الأستاذ علي الفايز و د. سعيد الشهابي والسيد ستيفن بيل من "التحالف ضد الحرب"



في صباح الأربعاء 16 مارس شارك عدد من النشطاء في وقفة احتجاجية أمام السفارة السعودية في لندن، للتنديد بجريمة التحالف السعودي- الأمريكي الذي انتهك سيادة البحرين قبل 11 عاما. وكانت قوات من البلدين قد عبرت جسر البحرين—السعودية لقمع ثورة الشعب البحراني، وارتكب جرائم ضد الانسانية غير قليلة. وكان من بين المشاركين عدد من ابناءالجالية المسلمة في بريطانيا. وجاءبعضهم من مدن بعيدة مثل برادفورد. وندد المشاركون بالجريمة التي أز هقت أرواح شباب أبرياءلم يرتكبوا جرما يعاقب عليه القانون. وطالب المشاركون بمحاكمة القتلة ووقف حملات التصفية الجماعية

في يوم الثلاثاء 22 مارس أقيم المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان ندوة بعنوان: المجازر في الخليج: السعودية والبحرين نموذجاً. أقيمت الفعالية على هامش الدورة الـ 49 لمجلس حقوق الانسان وشارك فيها كل من د. سعيد الشهابي، من حركة أحرار البحرين، سلطان العبدلي، المحامي والمؤرخ الحجازي، وأمين النمر، الناشط الحقوقي من السعودية ود. عبد الحميد دشتي من المجلس الدولي. وادار الندوة الدكتور فؤاد ابراهيم.



في الذكرى الحادية عشرة لجريمة مجزرة سترة بعد دخول قوات درع الجزيرة في منتصف مارس 2011 تظاهر البحرانيون منددين بتلك الجريمة ومطالبين بخروج قوات الاحتلال. فقد كان من أولى جرائم الاحتلال السعودي—الإماراتي مشاركة قواته في قمع الثوار ببشاعة وحقد. وعندما توجهت الى منطقة سترة خرج شباب الثورة في مسيرات تتحدى الاحتلال وتطالب بالتغيير، فأقدمت قوات الاحتلال على إطلاق النار على المتظاهرين وسقط الشهيد مفضوخ الهامة.

نظم ناشطون وقفة مساء الأحد 13 مارس أمام السفارة السعودية وسط العاصمة البريطانية لندن احتجاجاً على عملية الإعدام الجماعي التي طالت 81 شخصاً من مناطق عديدة من الجزيرة العربية. وكان مابين الشهداء 40 من المواطنين الشيعة من المحافظة الشرقية.

لوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا تدعو مجلس حقوق الإنسان المتحدة لوضع حد لعمليات الانتقام ضد نشطاء حقوق الإنسان في البحرين

البحرين اليوم - من جنيف ..
أصدرت كل من لوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا بياناً مشتركاً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف دعت فيه المجتمع الدولي لوضع حد لعمليات الانتقام ضد نشطاء حقوق الإنسان في البحرين الذين يتعاملون مع مجلس حقوق الإنسان. ألقى ممثل لوكسمبورغ البيان خلال الحوار التفاعلي الجاري في مجلس حقوق الإنسان بدورته 49 المنعقدة حالياً في جنيف. أكدت الدول إيدانها لما وصفته بجميع أشكال التهريب والانتقام ضد الفاعلين في المجتمع المدني الذين يتعاملون مع ممثلين وآليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

أشارت الدول الثلاث إلى أن الأداء الفعال لنظام حقوق الإنسان "يعتمد على المشاركة الفاعلة مع الجهات الهادفة في المجتمع المدني" وحثت المجلس على التحقيق في حالات التخويف والانتقام ومتابعتها، كما دعت جميع الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وكفاءة المساءلة عن أعمال التخويف والانتقام وتقديم تقرير إلى المجلس بشأن الإجراءات المتخذة. أعربت الدول كذلك عن تطلعها لمتابعة الحالات التي لم يتم حلها المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان أو المشاركة في الأمم المتحدة والتي أثرت سابقاً في بيانات الدول.

خصت الدول بالذكر حالات المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين وأبرزها حالة الناشطة إبتسام الصانع التي تعرضت للمراقبة الرقمية وكذلك حالة الناشط سيد أحمد الوداعي الذي يعيش في المنفى بلا جنسية بعد مشاركته مع هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان.

كما أثارَت الدول الثلاث انتباه المجلس إلى حالة المدافعين البحرينيين عن حقوق الإنسان في البحرين وهم كل من عبدالهادي الخواجه والأكاديمي عبدالجليل السنكيس المضرب عن الطعام منذ شهر يوليو الفائت احتجاجاً على سوء معاملته داخل السجن وعلى مصادرة أبحاثه، مشيرة إلى أنهما معتقلان تعسفياً منذ أكثر من عشر سنوات وأن صحتهم متدهورة.



ولندا وبلدي لوكسمبورغ

منظمة أميركيون تدعو المجتمع الدولي للضغط على البحرين لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

استدعاء المصلين الشيعة واعتقالهم وإجبارهم على توقيع تعهدات بشأن ممارسة شعائرهم الدينية بما في ذلك رفع اللافتات فوق منازلهم.

ذكرت المنظمة بأن معارضون بارزون مثل الرمز حسن مشيمع وحقوقيون مثل عبدالهادي الخواجه لايزالون داخل السجن على الرغم من اعتقالهم التعسفي لممارستهم حقوقهم في حرية الرأي وتكوين الجمعيات.

كما بينت أن المواطنين والصحفيين والنشطاء يتعرضون باستمرار للمضايقة بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو لمشاركتهم في مظاهرات سلمية.

لكل ذلك دعت منظمة أميركيون المجتمع الدولي للضغط على البحرين لتنفيذ توصيات الاستعراض

الدوري الشامل وذلك "من أجل التأكد من أنها تتصدى للانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان على صعد مختلفة وتحقق المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

يذكر أن منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) هي المنظمة الحقوقية البحرانية الوحيدة التي تشارك بصورة رسمية في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في جنيف.



البحرين اليوم - من جنيف ..
دعت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) المجتمع الدولي للضغط على البحرين لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

جاءت الدعوة عبر كلمة ألقته ممثلة المنظمة خلال الحوار التفاعلي الجاري في مجلس حقوق الإنسان بدورته 49 المنعقدة حالياً في قصر هيئة الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا.

أكدت خلالها المنظمة على فشل البحرين في تنفيذ التوصيات 143 للاستعراض الدوري الشامل الثالث للبحرين. أشارت المنظمة إلى أن البحرين تعهدت بضمن مساءلة المعذبين والقضاء على التمييز الديني والإفراج عن جميع سجناء الرأي

وحماية الحق في حرية التعبير والتجمع من بين قضايا أخرى لحقوق الإنسان في البلاد.

لكن المنظمة لفتت أنظار المجلس إلى أن أوضاع حقوق الإنسان ساءت في البحرين منذ العام 2017 وسط سياسة الإفلات من العقاب وإسكات الأصوات المعارضة، مشيرة إلى أن ضحايا التعذيب لا يزالون مسجونين وفقاً لاعترافات انتزعت تحت الإكراه، بينما لا يواجه الجالدون أي مسألة قانونية.

وبشأن سياسات التمييز الطائفي أشارت المنظمة إلى

أميركيون لمجلس حقوق الإنسان: السلطات الحاكمة في البحرين تستخدم قانون العقوبات البديلة لتبييض الانتهاكات

بينت كذلك أن السلطات تضغط على السجناء لتصوير فيديو يشكرون فيه الملك على الإفراج عنهم، وفي حال الرفض تضاعف عليهم العقوبة. وفي هذا الخصوص أشارت إلى رفض السجن السابق كميل جمعة حسن تصوير الفيديو حيث تمت زيادة أحكامه البديلة ثلاثة أضعاف.

وبينت المنظمة أن كميل وهو تلميذ يشعر أنه معزول عن بيئته بسبب المضايقات المتعلقة بمشاركته في التجمعات إضافة إلى الصورة النمطية له عندما يرتدي حلقة التعقب في الأماكن العامة، لافتة إلى أن سجين رأي

تعرض للاعتقال انتقاماً من نشاطه. وقالت ممثلة المنظمة "سجناء الرأي أمثال كميل أفرج عنهم تحت قانون العقوبات البديلة، وأجبروا على الصمت" داعية السلطات الخليفة إلى الإفراج عن جميع سجناء الرأي وإلى عدم استخدام قانون العقوبات البديلة لتبييض الانتهاكات والنضيق على النشطاء.



لفتت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) أنظار المجتمع الدولي إلى أن السلطات الخليفة الحاكمة في البحرين تستخدم ما يعرف بقانون العقوبات البديلة لتبييض صفحة انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على سجناء الرأي الذين تطلق سراحهم وفق هذا القانون.

جاء اللفت عبر كلمة ألقته ممثلة المنظمة خلال الحوار التفاعلي الجاري في مجلس حقوق الإنسان بدورته 49 المنعقدة حالياً في قصر هيئة الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا

مشيرة إلى جملة من الانتهاكات التي يتعرض لها المفرج عنهم.

أوضحت المنظمة أن المطلق سراحهم يتعرضون لمختلف الإجراءات التقييدية التي تنتهك حقوقهم الأساسية ومنها حظر السفر والمشاركة في التجمعات الدينية والثقافية والسياسية، والتواصل مع وسائل الإعلام والمراقبة الإلكترونية.

الأستاذ عبد الوهاب حسين: لا فرق عندي بين أن أخرج من السجن حياً أو ميتاً مادمت أسلك طريق الحق

لعمى بصيرته من التدابير ما يريد به القهر والغلبة والخلص كأنه يريد الهروب من القدر فيكون فيما دبر حقه وهلاك نفسه وذهاب ملكه، حيث بياعته

القدر ويؤتى من حيث لا يشعر ومن حيث لا يتوقع وهذا ما يفعله الظالمون كثيراً عبر التاريخ.

البيان حمل بشارة لتقوية عود المؤمنين إذ حثهم على الإطمئنان "إلى وعد ربهم، وبشغلوا أنفسهم بما فرضه الله تعالى عليهم من التكليف التي بينهم وبين ربهم كالعبادات وسائر الطاعات والقربات". موجهها الجماهير إلى الإلتزام بالبناء "والدعوة والاعتزاز التي بينهم وبين بعضهم، كالتناصر والتناصح والتسامح والتعاون وأداء الحقوق، وأن يكونوا إخواناً، فعليهم بنظم أمرهم وليأخذوا بالأسباب ولا يشغلوا أنفسهم بما تكفل الله به دونهم، مثل وقت النصر والفرج وأحوال وتكاليف المستقبل ونحو ذلك".



أصدر مفجر ثورة 14 فبراير الرمز الأستاذ عبد الوهاب حسين من سجنه بياناً بمناسبة الذكرى الحادية عشر لاعتقاله وقادة الثورة.

سرد الأستاذ جانباً من المعاناة التي تعرض لها في السجن، مشيراً أنهم تعرضوا للإنتهاكات بعد الإعتقال وأثناء المحاكمة العسكرية، ومع هذا "ولم يسمح لنا بنبس كلمة واحدة أثناء المحاكمة العسكرية، وسمح لنا بالكلام أثناء إعادة المحاكمة في المحكمة المدنية، فروينا شنيع ما جرى علينا من الإنتهاكات".

وفي جو مليء بالثقة والإطمئنان قال الأستاذ "لقد اخترت طريقي ووطنت نفسي على التبعات، وإني لما أمضي إحدى عشر سنة علينا في السجن لم أزد -بحمدالله- إلا إيماناً وتسليماً وبصيرةً و يقيناً بعدالة قضيتنا وسلامة منهجنا وجور الحكم علينا، واطمئناً إلى نيل المطلوب".

ولفت الأستاذ في بيانه على أنه "مقتنع بأن المقتضيات لاتزال

باقيةً مؤكداً بأنه "لا تغير في الموقف، وإني ماكن في السجن راضياً بما قسم لي ربي من السجن وتبعاته، شاكراً لما شرفني به من الموقف، ثابتاً عليه في سكينه، كما لو كنت في بيتي وبين أهلي وأحيتي، طالباً رضا ربي وصلاح قومي".

وكان لافتاً في بيان الأستاذ تطرقه إلى استمرار التصييق والإستهداف في السجن، موضحاً إلى أن السجن صادر منه مؤلفات عكف على تأليفها لمدة خمس سنوات. وحول هذه المؤلفات ذكر الأستاذ "كتبتها طوال الليل والنهار لخمس سنوات، صودرت جميعها تعسفاً بدون حق وبدون ذنب ولا مخالفة، وهي ثمرة روحي، وتعادل عندي أولادي". وبعد توقف عن الكتابة لسنتين عاود الأستاذ الكتابة مشيراً "لا أعلم إلى ماسيكون مصير مؤلفاتي التي هي في يدي الآن، فلا ضمانات ولا حقوق، ولم أسف لما كان مني، ولم أحزن لما أصابني".

ومع الظروف القاسية التي تعرض لها الأستاذ ورفاقه في السجن، إلا أن ذلك لم ينال من عزيمته، حيث أكد على أنه "لا فرق عندي بين أن أخرج من السجن حياً أو أخرج منه ميتاً، قريباً أو بعيداً؛ مادمت أسلك طريق الحق والعدل والإصلاح، وأقوم بواجبي الذي فرضه علي ربي".

بيان الأستاذ عبر عن التفاؤل والأمل رغم الظروف القاسية موجهاً الأنظار إلى التعلق بالله إذ أن سنته جرت "في إظهار الحق بجهاد المؤمنين وتضحياتهم ليثيبهم، ولإن ذهبت إلى ربي شهيداً مظلوماً مرضياً عنده أحب إلي من الحياة الدنيا وجميع ما فيها، ولا خوف من جهة المستقبل".

البيان عكس حالة الصمود والثبات والإطمئنان لاستمرار المسيرة "فالقافلة تسير منتظمةً قدماً، وهي في أيدي أمينة، والأرض ولادة والطريق مفتوح والغاية واضحة، والوصول ونيل المطلوب مضمون بشروطه، كضمان الرب الحاضر الشاهد القادر العدل المطلق، فلا يضيع عنده شيء ولو بمقال ذرة، فالعاقبة حتماً للمتقين، وما كيد

عبدالجليل السنكيس... 8 أشهر من الإضراب عن الطعام وسط صمت دولي ومساع لتبويض صفحة النظام الخليفي

دخل الأكاديمي البحراني عبدالجليل السنكيس 8 مارس شهره التاسع من الإضراب عن الطعام في سجن جو ساء الصبيت في البحرين، دون أن تستجيب السلطات الخليفة لمطالبه المشروعة.

وفي هذا الإطار انتقد المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي صمت حلفاء النظام الخليفي عما يجري في البحرين من انتهاكات، وقال الشهابي في تغريدة "بينما يواصل د عبد الجليل السنكيس معركة الامعاء الخاوية منذ 240 يوماً، بصر الطغاة الخليفيون على تجاهل مطالبه والإفراج عنه وعن بقية أبطال البحرين المرتهنين في طوامير تعذيبهم" مضيفاً "يزكم الأنوف هذا الصمت الرهيب من داعيهم خصوصاً في واشنطن ولندن. يعيش هؤلاء بلا إنسانية أو ضمير".

ومن جانبه انتقد الحقوقي البحراني سيد أحمد الوداعي من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) مسابقات السيارات التي تعزز فورمولا ون تنظيمها في البحرين في وقت لاحق من هذا الشهر محذراً من أنها "تسمح للنظام الحاكم في البحرين بغسل سجله المروع في مجال حقوق الإنسان".

يذكر أن الدكتور السنكيس دخل منذ 8 يوليو الفائت في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة داخل سجن جو بالبحرين وللمطالبة بإعادة أبحاث ثقافية كتبها داخل السجن وترفض السلطات الخليفة إعادتها إليه.

يقضي السنكيس وهو أكاديمي ومدافع عن حقوق الإنسان حكماً بالسجن المؤبد على خلفية مشاركته في ثورة 14 فبراير التي اندلعت في البحرين عام 2011. تعرض السنكيس للتعذيب رغم معاناته من مرض مزمن، وترفض السلطات إطلاق سراحه بالرغم من النداءات المحلية والدولية إلى ذلك.

زوجي يتعرض لإهمال طبي

انا زوجة السجن السياسي علي حسن حماد من المدير. — يوم أمس السبت (١٩ مارس) اقدم زوجي على الاضراب عن الطعام ليطالب بتوفير العلاج نتيجة الام حادة في ظهره حرتمته من النوم.

— تم اعتقاله بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٧، أب لطفلة، وتم الحكم عليه ١٥ سنة على خلفية سياسية.



— بداية شهر مارس قدمت شكوى للتظلمات ولكن من دون نتيجة.

— زوجي خضع لأكثر من عملية قبل دخوله السجن، ونتيجة التعذيب الذي تعرض له أثناء الاعتقال زاد وضعه سوءاً، ومن

بعد سقوطه اصبح وضعه خطير ولا يحتمل الإهمال الطبي.

— نحن كعائلة قلقين على وضعه الصحي واقدامه على خطوة الاضراب لتوفير العلاج.

خوفنا ان يتدهور وضعه ويتعرض للشلل لا سمح الله.

Mar 20

— يعاني الان من الالام حادة اثرت على مشيه، واضطرت له لأن يصلي من جلوس في بعض الاحيان، كما حرتمته من النوم.

— بتاريخ ٢٤ يناير، سقط علي في الحمام على ظهره، ونقل بالاسعاف لعيادة القلعة، الا انه لم يحصل على علاج مناسب وارجع بعدها للسجن، و وقعت هذه الحادثة في سجن جو المركزي تحديداً في مبنى ١٠، عتبر ٢.

السعودية: إعدام جماعي بحق 81 رجلا

(بيروت) - قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن إعدام السلطات السعودية 81 رجلا في 12 مارس/ آذار 2022 هي أكبر إعدام جماعي في المملكة منذ سنوات على الرغم من وعودها الأخيرة بالحد من استخدام عقوبة الإعدام. النظرا إلى الانتهاكات المتفشية والمنهجية في النظام الجزائي السعودي، فمن المرجح جدا أنه لم يحصل أي من الرجال على محاكمة عادلة.

قال نشطاء سعوديون لـ هيومن رايتس ووتش إن 41 منهم ينتمون إلى الأقلية المسلمة الشيعية في البلاد، التي عانت طويلا من التمييز والعنف المنهجين من قبل الحكومة. ويقضي العديد من الشيعية السعوديين أحكاما مطولة، أو ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، أو أعدموا بالفعل بتهمة التظاهر إثر محاكمات جائرة بشكل واضح.

قال مايكل بيج، نائب مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "إقدام السعودية على إعدام 81 رجلا جماعيا نهاية الأسبوع الماضي ليس إلا عرضا وحشيا لحكمها الاستبدادي ونظامها القضائي الذي يضع عدالة محاكماتهم وأحكامهم موضع شك كبير. وما يزيد من زوع القسوة في معاملتهم هو أن العديد من عائلاتهم اكتشفت وفاة أحببتهما تماما كما اكتشفناها نحن، بعد الواقعة ومن خلال وسائل الإعلام".

نشرت وزارة الداخلية في 12 مارس/آذار 81 اسما، وقالت إنهم أعدموا بجرائم تشمل القتل والصلوات بجماعات إرهابية أجنبية، فضلا عن الجريمة الموصوفة بالعبارة الغامضة المتمثلة، "الترصد لعدد من المسؤولين والوفاديين واستهدافهم". كما أدين آخرون باستهداف "الأماكن

المفوضة السامية لحقوق الإنسان تدين الإعدامات في السعودية

أدانت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الاثنين 14 مارس 2020 "عمليات الإعدام الجماعية" التي نفذها آل سعود السبت في حق 81 شخصا. وقالت المفوضة ميشيل باشليه في بيان: "من بين الذين قطعت رؤوسهم



في 12 مارس 41 فردا من الأقلية الشيعية وقد شاركوا في مظاهرات ضد الحكومة في 2011-2012 للمطالبة بمشاركة أكبر في العملية السياسية، وسبعة يمنيين وسوري".

أشارت المفوضة إلى أن المحاكم السعودية التي أصدرت أحكام الإعدام تفتقر لإجراءات المحاكمات العادلة وفقا للقانون الدولي. كما أعربت عن قلقها من أن البعض أعدموا علاقة بالحرب الجارية في اليمن. وأكد البيان على أن عقوبات الإعدام لا تتسق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

لفتت المفوضة إلى أن القانون السعودي يوسع تعريف الإرهاب ليشمل النشاطات السلمية ما يهدد بتجريم الأفراد الذين يمارسون حقهم في التعبير. كما لفتت المفوضة إلى أن السعودية واحدة من بين 38 دولة لازالت تنفذ أحكام الإعدام. ودعت المفوضة السامية السعودية إلى وقف أحكام الإعدام فورا وإلى إلغاء الأحكام الصادرة بحق من ينتظرون تنفيذ الأحكام. كما دعت السعودية إلى تغيير قانون الإرهاب بشكل يتواءم مع المعايير الدولية.

عقوبة الإعدام، والتضييق على هذه الممارسة تدريجيا، وتقليص الجرائم التي يمكن المعاقبة عليها بالإعدام، وكل هذا على مسار إلغاء العقوبة في نهاية المطاف. وقال الأمين العام للأمم المتحدة إن على جميع الدول إلغاء عقوبة الإعدام.

أعدمت السلطات السعودية 47 رجلا لجرائم إرهابية في يناير/كانون الثاني 2016. وفي أبريل/نيسان 2019، أعدمت 37 رجلا، 33 منهم على الأقل من الأقلية الشيعية في البلاد، أدينوا في أعقاب محاكمات جائرة لمختلف الجرائم، المزعومة، منها الجرائم المرتبطة بالاحتجاج، والتجسس، والإرهاب.

انتقدت هيومن رايتس ووتش مرارا الانتهاكات المتفشية في النظام الجزائي السعودي، بما فيه الانتهاكات المنهجية للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة، بما فيها الاعتقال التعسفي طويل الأمد والاحتجاز المتقطع بمعزل عن العالم للمحتجزين البارزين.

تطبق السعودية الشريعة الإسلامية كقانونها الوطني. ليس لديها قانون عقوبات رسمي واضح، لكن الحكومة أصدرت بعض الأنظمة واللوائح التي تخضع بعض الجرائم المعروفة على نطاق واسع لعقوبات جزائية. في حالة عدم وجود قانون عقوبات مكتوب وواضح، يمكن للقضاة والمدعين العامين إدانة الأشخاص في مجموعة من الجرائم بموجب تهم فضفاضة مثل "الخروج على ولي الأمر" أو "محاولة الإساءة إلى سمعة المملكة".

عادة ما يواجه الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم، بمن فيهم الأطفال، انتهاكات منهجية للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي. وثقت هيومن رايتس ووتش تفشي انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم والنظام الجزائي ضد المتهمين في القضايا الجزائية. وتشمل هذه الانتهاكات فترات الاحتجاز الطويلة دون تهمة أو محاكمة، وغياب المساعدة القانونية، والضغط لتوقيع الاعترافات وقبول أحكام السجن المحددة سلفا لتجنب الاحتجاز التعسفي المطول، وخدمات الترجمة غير الفعالة أو الضارة للمتهمين. كما انتقدت هيومن رايتس ووتش بشكل متكرر اعتماد المحاكم السعودية على الاعترافات المشبوهة بالتعذيب كأساس وحيد للإدانة في بعض القضايا.

في 2020، أعادت السلطات السعودية التأكيد على تعديل قانوني في 2018 أوقف عقوبة الإعدام لجرائم مزعومة معينة يرتكبها الأشخاص في سن الطفولة، على الرغم من أن المدعين يمكنهم - وما يزالون يفعلون ذلك - المطالبة بعقوبة الإعدام ضد الأطفال الجانحين لجرائم مثل القتل. في ذلك العام، أعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية أيضا وقف تنفيذ أحكام الإعدام المتعلقة بالمخدرات. وقال نشطاء سعوديون إنه لم يكن أي من الرجال الشيعية الـ 41 الذين أعدموا أطفالا وقت ارتكاب الجرائم المتهمين بارتكابها. من غير الواضح ما إذا كان أي من المدعى عليهم الآخرين كذلك.

كجزء من الإصلاحات القانونية المعلن عنها في 8 فبراير/شباط 2021، يتم إعداد أول قانون عقوبات مكتوب في البلاد لجرائم التعزير - والتي بموجب الشريعة الإسلامية هي الجرائم التي لم يتم تحديد عقوبتها كتابيا والتي لا تنطوي على عقوبات محددة مسبقا - على الرغم من عدم التشاور بخصوصها على ما يبدو مع المجتمع المدني. وقال ولي العهد إن الهدف من التغييرات هو "رفع مستوى نزاهة وكفاءة المؤسسات القضائية".

الحيوية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد"، وتهريب أسلحة لـ "زرع الأمن، وزرع الفتن والقلق، وإحداث الشغب والفوضى"، وقتل عناصر شرطة، وزرع الألغام. وأضافت أن من ضمن الذين أعدموا سبعة يمنيين وسوري. لم يذكر البيان كيف تم إعدامهم.

أشار ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام 2020 أنه سيضغط من أجل الحد من عقوبة الإعدام في معظم الجرائم باستثناء تلك التي نصت عليها الشريعة الإسلامية. وفسر النشطاء السعوديون إشارة تصريحاته إلى القتل، و"الحراية"، أو محاربة الله والمجتمع، وهو مصطلح غير معرّف بوضوح في القرآن، ولكنه غالبا ما يشمل الجرائم الخطيرة والعنيفة مثل القتل والقتل الجماعي، والاعتصاب، وجرائم الحرب، ومؤخرا "الأعمال الإرهابية".

ثلاثة فقط من الرجال الشيعية الـ 41 أدينوا بتهمة القتل العمد. قال البيان إن الآخرين أدينوا بتهمة منها محاولة قتل عناصر الأمن بـ"استهداف مراكز [شرطة] ومقار أمنية أخرى" و"الترصد للدوريات الأمنية وإطلاق النار عليها" و"عرقلة اعتقال مطلوبين آخرين، وتنفيذ عدد من الجرائم الأخرى مثل الخطف، والسرقة، و"إثارة الفتن وإشاعة الفوضى"، و"شراء، وبيع، وحيازة أسلحة، وذخائر، ومتفجرات، ومخدرات".

حصلت هيومن رايتس ووتش على الأحكام القضائية بحق خمسة من الرجال الشيعية الـ 41 وهم: عقيل الفرج، مرتضى الموسى، ياسين الإبراهيم، محمد الشاخوري، وأسعد شبر علي. شابت جميع محاكماتهم انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة، شملت إفادة كل واحد منهم للمحاكمة عن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب، وانتزاع اعترافاتهم منهم بالقوة.

وطالب المدعون بإعدام الخمسة جميعا بموجب مبدأ الحدود في الشريعة الإسلامية. لكن القضاة حكموا عليهم على أساس التعزير، الذي يمنح القضاة سلطة تقديرية واسعة لتحديد العقوبات في القضايا الفردية، لأن المتهمين كانوا قد سحبوا اعترافاتهم أثناء سير القضية. حلت هيومن رايتس ووتش عدة أحكام قضائية بحق شيعية سعوديين على مدار العقد الماضي، ووجدت انتهاكات مماثلة للإجراءات القانونية الواجبة في كل منها.

قال العديد من أفراد الأسرة إنهم لم يعلموا بالإعدام مسبقا، ولم يحطوا بفرصة للوداع، على حد قول نشطاء سعوديين لـ هيومن رايتس ووتش. كما قال أحد أشقاء محمد الشاخوري، الذي كان أيضا مقربا من أسعد شبر علي، إنه اكتشف الإعدامات عبر وسائل الإعلام المحلية وأضاف: "ليس لدينا أي فكرة عن كيف ومتى أعدموا، أو كيف وأين دفنوا. ما زلت أتساءل، ماذا كانت كلمات أخي الأخيرة؟ وهل دفن وفق المراسم الشيعية؟ وهل صلوا على جثمانه؟"

تعارض هيومن رايتس ووتش عقوبة الإعدام في جميع البلدان وفي كافة الظروف. عقوبة الإعدام متفردة في قسوتها وكونها لا رجعة عنها، وهي في كل الأحوال مشبوهة بالتعسف، والتحيز، والخطأ. في 13 مارس/ آذار، أدان "الاتحاد الأوروبي" الإعدامات الجماعية ودعا إلى وقفها بالكامل، "كخطوة أولى نحو الإلغاء الرسمي والكامل لعقوبة الإعدام".

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مناسبات كان آخرها العام 2018، الدول بتجميد استخدام

27 جماعة حقوقية دعت فورمولا 1 للامتناع عن المساهمة في "غسيل الرياضة"، للانتهاكات

الانتهاكات المرتبطة مباشرة بأشطة F1. كما دعت المجموعة إلى مراجعة عقدها طويل الأمد مع البحرين ليشمل شروط الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى مراجعة سياسة المجموعة الرسمية بشأن السباق في البحرين، وكذلك في السعودية والإمارات بالنظر إلى أدوارهم في الحملة العسكرية على اليمن.

وأخيرا دعت الرئيس التنفيذي لفورمولا 1 إلى إعادة النظر في موقفه بشأن رغبة F1 في تسهيل تشكيل لجنة من خبراء مستقلين للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأشطة F1 في البحرين، مع آلية للشكاوى للسماح للضحايا بالإبلاغ عن الانتهاكات. ومن أبرز المنظمات الموقعة على الرسالة معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) وقسط لحقوق الإنسان وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة و مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وسيفيكوس ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمة الشفافية الدولية في ألمانيا والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب بالإضافة إلى منظمات أخرى.



البحرين اليوم- ووجهت 27 جماعة حقوقية من مختلف أنحاء العالم الثلاثاء 15 مارس 2020 رسالة إلى الرئيس التنفيذي لمجموعة فورمولا 1 "ستيفانو دومينيكالي" التي تنظم سباق جائزة البحرين الكبرى دعت فيها إلى الامتناع عن المساهمة في "غسيل الرياضة" لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

أثارت المنظمات مخاوفها بشأن توقيع المجموعة عقدا لمدة 15 عاما مع البحرين لتنظيم السباقات وهو العقد الأطول على الإطلاق في هذا المضمار رغم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البحرين والقمع السياسي والتي سبق وأن أثارتها المنظمات الحقوقية مع فورمولا 1.

عدت الجماعات توقيع هذا العقد دون التشاور مع المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، متناقضا مع ادعاءات فورمولا 1 في العام الماضي أنها تأخذ "العنف وانتهاك حقوق الإنسان والقمع على محمل الجد".

ذكرت الرسالة بأن أكثر من 20 منظمة دولية لحقوق الإنسان ونقابة عمالية، بالإضافة إلى أكثر من 60 عضواً في البرلمان البريطاني دعوا فورمولا 1 في مارس من العام الماضي إلى الاعتراف بخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. كما طالبت بعقد اجتماع مع المعنيين لإطلاق تحقيق مستقل لمراجعة تأثير F1 على حالة حقوق الإنسان في البحرين، وهي الطلبات التي رفضتها الشركة.

عدت المنظمات هذا الرفض تناقضا مع إدعاءات الرئيس التنفيذي لفورمولا 1 أن للرياضة دور فريد في كونها "قوة من أجل الخير"، إذ ساهم سباق F1 في البحرين في تجاوزات سلطات البحرين وفي معاناة الأفراد، وفشلت F1 في استخدام منصتها بشكل مناسب لمعالجة هذه الانتهاكات أو الدعوة علناً إلى إنصاف هؤلاء الضحايا وخاصة قضية الناشطة نجاح يوسف وقضية صلاح عباس حبي الذي قتل برصاص الشرطة عشية سباق F1 2012 في البحرين، بلا عدالة.

لفتت المنظمات إلى استمرار القمع المؤسسي في البحرين حيث "استمر في حملته العنيفة للاضطهاد ضد المعارضين السياسيين، وصعد من استهدافه للأطفال"، وزاد بشكل كبير من استخدام عقوبة الإعدام على مدى العقد الماضي. مشددة على أن هذه الشراكة غير المسبوقة تلقي بظلال من الشك على دور الفورمولا 1 ون في "الغسل الرياضي".

ومن بين قضايا الانتهاكات التي أثارها المنظمات في رسالتها قضية الأكاديمي الدكتور عيد الجليل السنكيس وهو سجين سياسي وأكاديمي محترم ومدافع عن حقوق الإنسان وقد سُجن بشكل غير قانوني منذ 2011 وحُكم عليه بالسجن المؤبد، وهو مضرب عن الطعام لأكثر من ثمانية أشهر احتجاجاً على مصادرة أبحاث ثقافية أمضى السنوات الأربع الأخيرة في السجن في كاتبتها.

انتقدت المنظمات سياسة ازدواجية المعايير التي تتبعها الشركة إذ ألغت سباقها المقرر في روسيا

بسبب الحرب في أوكرانيا لكنها تواصل تنظيم سباقاتها في منطقة الشرق الأوسط رغم أن التحالف الذي تقوده السعودية، و يضم البحرين والإمارات العربية المتحدة يواصل حملته العسكرية المستمرة منذ سبع سنوات ضد اليمن، والتي أدت إلى ما أطلقت عليه الأمم المتحدة "أسوأ كارثة إنسانية في العالم".

حثت المنظمات الموقعة على الرسالة فورمولا 1 على الانخراط مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من خلال الاعتراف العلني بأزمة حقوق الإنسان في البحرين والامتناع عن المساهمة في غسيل الرياضة لمثل هذه الانتهاكات، داعية الشركة إلى استخدام علاقتها بسلطات البحرين لتأمين الإنصاف لضحايا

لويس هاميلتون : التغيير مسؤولية المتسلطين

الناشطة البحرانية نجاح يوسف لافتا إلى أنه رأى رسماً لأحمد رسمه من أجل هاميلتون.

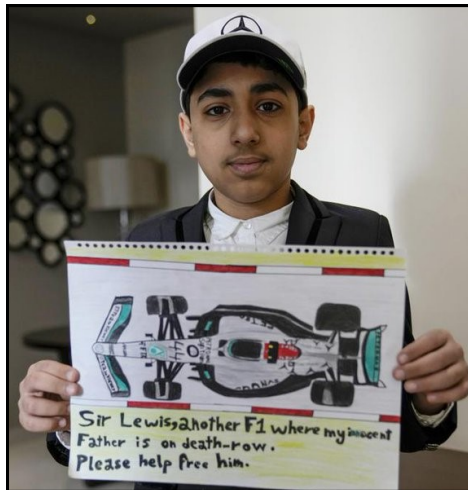
كما لفت بوغماير نظر هاميلتون إلى أن أحمد أرسل في العام الماضي أيضا رسماً أعجب به هاميلتون وكان مؤثرا بالنسبة له متسانلا عما إذا كان شاهد الرسم الجديد وقد نفى هاميلتون اطلاعه على الرسم الجديد موضحا أنه يتلقى كل عام رسائل من أولئك الذين يعانون مؤكدا أنه يبذل قصارى جهده للتعاطف مع أولئك الذين يواجهون التحديات ولديهم قصص مأساوية يريدون سردها بحسب قوله.

لكن هاميلتون أكد على أن ثقل التغيير يجب أن يوضع على عاتق الحكومات ومن هم في السلطة مشددا على استخدام مثل هذه المنصات في تلك البلدان وإجراء محادثات جادة بشأن ما يجري فيها، لكنه أشاد بعمل المنظمات الحقوقية التي قال إنها تحارب من أجل حقوق الإنسان. أشار هاميلتون كذلك إلى ما وصفها بحالة الفوضى في العالم وخاصة في أوكرانيا وسوريا واليمن معبرا عن اعتقاده بالحاجة الملحة للاجتماع والضغط من أجل تغيير طويل الأمد.

السلطات أصدرت حكما بالإعدام على البحراني محمد رمضان وفق اعترافات انتزعت تحت التعذيب بحسب منظمات حقوقية. وتنتقد منظمات حقوقية فورمولا 1 التي تنظم سباقات الجائزة الكبرى للسيارات لتنظيمها سباقات في البحرين التي تنتهك فيها حقوق الإنسان بشكل واسع.



ألقى بطل سباقات الجائزة الكبرى للسيارات لويس هاميلتون مسؤولية التغيير وتحسين أوضاع حقوق الإنسان على عاتق الحكومات ومن يدهم السلطة في البلدان التي تنتهك فيها تلك الحقوق. جاء ذلك في معرض إجابته على سؤال وجهه جبروم بوغماير من وكالة الأسوشيتد برس إلى هاميلتون وقال فيه "لقد ذكرت كيف أن الفورمولا 1 في الماضي كانت عليها مسؤولية أخلاقية بمواصلة زيادة الوعي بحقوق الإنسان" مشيرا إلى أنه قضى وقتا مع أحمد رمضان، نجل محمد رمضان الذي لا يزال محكوماً عليه بالإعدام في البحرين، ومع



في الذكرى الـ 11: شهداؤنا المظلومون ورموزنا المضطهدون معالم طريقنا للنصر

على ما سواها من قضايا فنية أو إعلامية أو سياسية. انه نجاح باهر ساهمت في تحقيقه دماء الشهداء التي أزهدت في البحرين عموما وفي مجال سباق السيارات بشكل خاص.

وهكذا تتفاعل قضية السجناء السياسيين محليا وعالميا لتتصاحب الخليفين حتى تخنقهم. فما عاد الطاغية الخليفي يشعر بالأمن وهو يسافر الى البلدان الاخرى التي تنتهي الى أسماع نشاطها استغاثات ضحايا البحرين من وراء القضبان، بل من تحت القبور كذلك. وقضية المعتقلين السياسيين لا تتفصل عن قضية الشهداء البحرانيين الذين مرق الخليفون أشلاءهم. فعندما احتفى الوطن بالذكري الخامسة لاستشهاد الشاب مصطفى حمدان دفاعا عن العقيدة والوطن والشعب، تعمقت المشاعر بضرورة التخلص من العصابة الخائنة التي أراقت دماء المواطنين وخانت فلسطين وأهلها وتحالفت مع قوى الاحتلال الصهيونية. كان الشاب مصطفى حمدان مرابطا خارج منزل سماحة الشيخ عيسى قاسم عندما شن العدو الخليفي في 26 يناير 2017 عدوانا غادرا أدى لإصابة الشاب بطلقة مباشرة أدخلته في غيبوبة لمدة شهرين. وفي 24 مارس 2017 صعدت روحه الطاهرة الى ربها شاكية اليه ظلم العصابة المجرمة. انها واحدة من قصص البطولة والفداء التي سطرها أبناء الشعب في كفاحهم من أجل الحرية واستقلال الوطن. وما يزال قاتلو الشهيد مصطفى حمدان محميين من العدالة من قبل الطاغية وعصابته الذين استمروا في استهداف من يعارضهم بالسجن والتعذيب والقتل والإعدام..

الأوطان انما يصنعها أبناءها الذين يبنونها بعرقهم ودمائهم، اما الاعتماد على الأجانب فهي صفقة خاسرة لا تؤدي الى خير، ولا تبني وطنا حرا كريما قادرا على الذود عن نفسه او تنمية أجياله. وفي مقدمة بناء الوطن من ضحى بنفسه واستشهد، وكذلك من يقضي عمره وراء القضبان. هؤلاء هم الأبطال حقا، خصوصا حين يصمدون ويوجهون الصفعات للطغاة ويرفضون الاستسلام لهم او المساومة على وجودهم وحقوقهم ووطنهم. ويقف رموز الشعب عنوانا لكل ذلك وأكثر، فهم صامدون صابرون محتسبون، يرفضون التراجع عن الأهداف التي أريقت من أجلها دماء الشهداء تباعا، وضحى الشرفاء من أجلها. وبرغم ما يتظاهر الطاغية وعصابته به من قوة وشدة مستمدة من

الطغاة والظالمين. لذلك لم يكن احتفاء الشعب برموزه ناجما عن رغبة في الاستسلام او الخضوع، بل تعبيراً عن استمرار نضال الاجيال من أجل نيل رضا الله أولا وتحرير الوطن ثانيا وضمان حقوق الشعب وحرية ثالثا، والمساهمة الحقيقية في أمن الإنسانية ورخاتها. إنه نضال شعب لا يعرف التراخي او الاستسلام او الرضوخ للظلم والظالمين، وهو نضال غذته أجساد الشهداء وروته دماؤهم الزاكية التي أراقها الخليفون وداعموهم.

هذه المشاعر الجياشة بالكبرياء والأنفة لا تعني عدم إحساس عائلات السجناء السياسيين بالألم والتعب بعد 11 عاما من الاضطهاد والظلم. وقد عبر الشاب محمد رمضان، نجل المحكوم ظلما بالاعدام حسين رمضان عن مشاعر آلاف البحرانيين المضطهدين. فقد دفعه وعيه لمخاطبة المتسابقين في حلبة سباق السيارات ضمن مشروع فورمولا 1 وناشده بذل جهده للضغط على الخليفين للتوقف عن إعدام والده مع البطل الآخر حسين موسى. فالخشية من إزهاق أرواح البشر تعمقت بعد إقدام السعوديين على إعدام 81 شخصا من الأبرياء، نصفهم من أبناء المنطقة الشرقية بالجزيرة العربية. فأصبح القلق من استمرار آلة الموت التي تسييرها أيادي الإجرام السعودي والخليفي والإماراتي حقيقيا، وليس مقتعلا. فكان موقف الشاب محمد حسين رمضان عنوانا لموقف شعب وثبات أمة وصرخة ضمير، فترك أثره الفاعل على الأشخاص المخاطبين، ومن بينهم بطل سباق السيارات لسبع مرات، لويس هاميلتون. هذا المتسابق وجد نفسه فجأة وبدون سابق أنذار في معمة معقدة تداخلت فيها القيم الإنسانية ومشاعر المسؤولية بالمصالح الشخصية والألاعيب المالية والشهرة الدولية. فأين يقف هذا المتسابق وهو يسمع استغاثات شاب يستنجد به لإنقاذ حياة أبيه من برائن الوحوش الذين استضافوه للمشاركة في سباق السيارات على الحلبة التي أعدها لذلك؟ لقد نجح البحرانيون في المعركة الأخلاقية وجعلوا قضيتهم ملازمة لسباق فورمولا 1 التي سبق أن أطلقوها عليها اسم "فورمولا الدم". فما ان يقترب موسم السباق على حلبة البحرين حتى تنتشعب الاحاديث والقضايا وتطغى قضية اضطهاد الشعب وظلم الخليفين

احد عشر عاما كاملة هي الفترة التي قضاها مئات البحرانيين في طوامير التعذيب الخليفية، وبرغم طول هذه الفترة ما يزالون قابعين وراء القضبان، وليس لدى الطاغية وعصابته نية للافراج عنهم. انه فصل من مشهد دام تعيشه البحرين منذ ان دنست ارضها اقدام الاحتلال الخليفي الجائر، تتجدد فصوله مع الزمن. ومع ان صفحاته محدودة ومحكومة بالانتهاء، إلا ان المشيئة الربانية تمد لهؤلاء الطغاة ليزدادوا إيما ولهم عذاب عظيم. الخليفون يعتقدون ان لهم الغلبة وانهم قادرين على كسر الإرادة الإلهية والإفلات من سنن الله التي تمهل الطغاة ولا تهملهم، ولو لم يكونوا كذلك لما اختلفوا عن سيقهم ممن حقت عليه كلمة العذاب، فسقطوا في مزابل التاريخ. فالقاتل لا يبقى الى الأبد ويد العدالة لن تخطئه دائما. وما دام رموز الوطن والشعب المضطهدون يتبارون في التحلي بالهمم العالية فسينتصرون بمشيئة الله يوما. وما البيان الذي أصدره الأستاذ عبد الوهاب هذا الأسبوع مؤكدا فيه استعداده للبقاء في السجن ما دامت أهداف الشعب لم تتحقق، إلا إعلان لا يقبل التشكيك او التأويل بأن إرادة المجاهدين أكبر من بغي الظالمين. جاء الإعلان المذكور من وراء القضبان، وفي ذلك من التحدي والكبرياء والصمود ما يحطم معنويات الجلادين والمجرمين الخليفيين الذين غاصوا إلى أذانهم في الإجرام. ولم يكن الباقون أقل إرادة او عزيمة او تصميم على الثبات. فالاستاذ حسن مشيمع عندما رفض الخروج من السجن وفقا للأحكام البديلة كان واعيا لمعنى قراره وتبعاته، وانه لن يبرح السجن قريبا. مع ذلك اصبح يستمتع بالعبادة والصلاة والدعاء وقراءة القرآن والتدبير والتهجد. وعندما أصدر الشيخ زهير عاشور بيانه الشهير الذي رفض فيه مشروع الأحكام البديلة، كان هو الآخر عنوانا لجبل شامخ من الثبات والصمود والتحدي. وحين قرر الدكتور عبد الجليل السنكيس الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجا على العصابة الخليفية المجرمة، ربما لم يتخيل أحد انه سيصمد أكثر من ثمانية شهور حتى الآن بامعائه الخالية وجسده الذي يتلاشى يوميا وروحه التي تزداد عفوانا وصمودا وشموخا.

احتفى الشعب في الأيام الماضية بمرور ذكرى اعتقال الرموز في إثر العدوان السعودي - الإماراتي في منتصف مارس 2011، فانتظم في مظاهرات يومية واحتجاجات واعتصامات، ونشر نشاطه التعريجات والتصريحات ذات العنقوان والشمم، وانتظمت نسائه على الشوارع العامة هاتفة بحياة المعتقلين السياسيين بهامات شامخة ونفوس أبية ترفض الخضوع للطاغية او استجداءه للافراج عن الأسود المغيبين وراء القضبان. إنها مشاهد من عزة الشعب وكبريائه، تنتظم جميعها في قصة راقية من الإباء والعزة، انطلقا من أرضية إيمانية تؤمن بحتمية استعلاء الإيمان وانتصار الحق وهزيمة



الخارج، فان بيته أوهن من بيت العنكبوت، وهذا ما أكدته هزائمه المتواصلة في كافة المنازلات مع الشعب، فأصبح غير ذي شأن أمام أقرانه وحلفائه. وبشكل متزايد أصبح أكثر اعتمادا على الأجانب لحمايته بعد ان ينس من ولاء شعب البحرين الذي رفض منحه شرعية الحكم وأصر على استعادة حقه في اختيار النظام السياسي الذي يناسبه. سيواصل كفاحه وصموده حتى يأذن الله بالنصر، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا، يارب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

25 مارس 2022

السعوديون يخسرون المعارك

السياسية والأخلاقية : البقية من ص 1

كانت شذى

كانت شذى، عاشت شذى، ماتت شذى، قل ما تشاء
كانت شذى تضيء على الكون النضارة والبهاء
كانت شذى عنوان قصتنا الطويلة والعناء
كانت شذى مصداق عزتنا وتاريخ الإباء
كانت شذى ملء الزمان وروحها تأبى الفناء
كانت شذى في قلبها الإيمان يسطع بالضيء
كانت شذى إنسانة، تأبى التعاسة والشقاء
كانت شذى قلبا وروحا واحتضانا وانتماء
كانت شذى عملاقة بين الصبايا والنساء
كانت شذى لا يحتويها كل ما تحت السماء
كانت شذى رَوْحًا ونفحًا من مقامات الوفاء
كانت شذى نورا تبلج من ليالي الابتلاء
كانت شذى في الشرق روحا لم تذق غير البلاء
كانت شذى في الغرب قبرة يغالبها العناء
كانت شذى في غربة تحكي حرائر كربلاء
كانت شذى رمز الحياة وسر معركة البقاء
كانت شذى أرجوزة، فيها الشجاعة والإباء
كانت شذى مَوَالٍ شعر من قريظ الأدباء
كانت شذى ريحانة رِيانة، فيضا سناء
كانت شذى تحكي ابتسام الإقحوانة والنداء
كانت شذى معطاءة قد جسدت معنى العطاء
كانت شذى نجما تفتق من حواجبها الضياء
كانت شذى قمرا أشاع النور في كل الفضاء
كانت شذى حورية، تشذو بآيات الثناء
كانت شذى لا ترعوي عن خوض معركة البقاء
كانت شذى تحنو على من جاع من فرط البلاء
كانت شذى تضيء ببسمتها على الدنيا البهاء
كانت شذى قصصا من التاريخ تكتب بالدماء
كانت شذى عَدْوِيَّة، لله قَرَبها الرجاء
كانت شذى عقب الربيع وعطر ما بعد الشتاء
كانت شذى في اللحد تحتضن الثرى مثل الكساء
كانت شذى في ثوب عرس في الطريق الى الهناء
كانت شذى قد أجلت يوم الزفاف من المساء
كانت شذى قيثاره، للعزف في يوم الغناء
كانت شذى في المبعث القدسي تهرع للقاء
كانت شذى في نشوة كي ترتقي نحو السماء
ألقت عصاها واستقر بها النوى، فضي القضاء

*في الأول من مارس صعدت روح الشابة
البحرانية الأصل، شذى حسن ابراهيم علي
إلى بارئها في حادث سير أليم. كات في
طريقها للمشاركة ببرنامج بمناسبة البعثة
النبوية بمنطقة ميدا فيل في لندن قادمة من
منطقة سكنها شرق لندن. كان رحيلها مفاجئا
لعائلتها والجالية البحرانية. تغمدها الله برحمته



سلبها الطغاة الذين يصرون على ممارسة
الاستبداد والديكتاتورية والفساد ونهب
الثروات وخيانة القضايا الكبرى وفي مقدمتها
قضية فلسطين والمسجد الأقصى. فمثلا برغم
مرور احد عشر عاما وراء القضبان ما يزال
رموز الوطن والشعب ثابتين على مواقفهم،
متشبثين بالحرية ومؤكدين استحالة التراجع
عن المطالب التي يجب ان تقضي الى تغيير
سياسي جوهري ينهي حقبة الاستبداد الخليفية
السوداء. تؤكد ذلك رسائلهم التي ترشح من
خلف القضبان ورفضهم خدع الخليفيين
وجرائمهم ومنها جريمة الأحكام البديلة التي
تسعى لتجريم البحرانيين وتضيء شرعية
على الظلم الخلفي. كما ان دعوتهم لرص
صفوف الشعب والمعارضة وتعميق الإيمان
بعدالة القضية، وتأكيدهم على قضية فلسطين
التي خانها الطاغية وعصابته، كل ذلك يؤكد
استمرار الخط الثوري النقي الذي عبر الشعب
عنه بثورتهم المظفرة بإذن الله قبل أحد عشر
عاما. هذا الاستمرار يؤكد وعي الشعب
البحراني الذي استمر في الحراك برغم خط
قوى الثورة المضادة والثمن الباهض لذلك
الصمود الذي لا يترنح. وما إقدام العصابة
السعودية على قتل الأبرياء بالجملة إلا تأكيد
لحالة الهلع التي يعيشها حكامها الظالمون،
واعتقادهم ان القمع خير وسيلة للبقاء، فما
أبدهم عن الحق والعدل والإنسانية.

لقد امتص الشعب البحراني العدوان السعودي
– الإماراتي وتعايش مع تبعاته، ولم يتراجع
خطوة حتى عندما فرضت قوانين الطوارئ
والحكم العسكري. سبق المئات الي تلك
المحاكم ظلما وجورا، وصدرت الأحكام
القاسية بحقهم بلغ الكثير منها السجن المؤبد.
مع ذلك لم يتراجعوا بل أرغموا الخليفيين على
إلغائها بعد ان اصبحت وبالا عليهم. فشلت
كافة إجراءات الاحتلال في كسر شوكة
الوطن والشعب، فسقط الشهداء تباعا، ولكن
الثورة استمرت بدون توقف، وما تزال شعلتها
منقذة حتى الآن، وستستمر كذلك حتى يتحقق
النصر ويهزم أعداء الشعب والأمة، ويسقط
الاحتلال والاستبداد، ويومئذ يفرح المؤمنون
بنصر الله، وما ذلك على الله بعزيز

والأسوأ من ذلك ان السعوديين حاولوا
الإمعان بإهانة ضيفهم بإعدام ثلاثة
أشخاص آخرين قبل ساعات من وصوله
الرياض. مع ذلك التزم الصمت ولم يطلق
كلمة شجب واحدة للسفاحين السعوديين.
أهذا هو "العالم الحر" الذي يتباهى
بالديمقراطية وحقوق الانسان؟

الشعب البحراني، ومعه قطاعات كبيرة
من مواطني الجزيرة العربية كان لديهم
وضوح إزاء ما يجري. فقد استحضروا
الذكري الحادية عشرة للعدوان السعودي
– الاماراتي على البحرين، والاعتداء
على دوار اللؤلؤة بعد يومين من العدوان،
وتدميره وقتل خمسة من المرابطين فيه،
واعتقال الرموز البحرانيين في 17 مارس
2011 وآلاف المواطنين بوحشية غير
محدودة، وفرض أحكام الطوارئ
والمحاكم العسكرية للبحرانيين. هذه
الجرائم التي ارتكبتها الثلاثي البغيض لا
يمكن ان تغيب عن أذهان سكان المنطقة
الذين كانوا يأملون ان تتاح لهم فرصة
بناء أنظمة سياسية حديثة نتيج لهم
مشاركة سياسية حقيقية وتحمي حقوقهم
وتعاملهم وفق ما توافق عليه العالم من
خلال مؤسسته الحقوقية والقانونية. وما
يزال هذا الحلم قائما برغم الاضطهاد
المتواصل والقمع الشرس. كان هؤلاء
المواطنون يأملون ان يلتزم حكام الغرب
بالحياد في معركة الحرية والحقوق مع
طغاتهم. ولكنهم يشعرون اليوم بحالة
إحباط واسعة بسبب تخلي الغربيين عن
التزاماتهم السياسية والأخلاقية. انه لعار
شديد ان يتناسى العالم جرائم هؤلاء
الحكام وما يمارسونه من اضطهاد
للشعوب واعتقالات تعسفية وتعذيب
وإعدامات بالجملة، ورفض لأبسط
مستلزمات الحياة البشرية في مجالات
الحرية والتعددية والشراكة السياسية.

برغم هذه الحقائق الصادمة فلدى شعوبنا
القدرة على الوعي والصمود والنضال،
فتلك هي خياراتها المتاحة، ولن يقبلوا
بالتخلي عما هو حقوق مشروع لهم

